

Distr.
GENERAL

S/1997/824
28 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أقدم، باسم الزعيم توم إيكيمي وزير خارجية نيجيريا ورئيس لجنة الخمسة المعنية بسيراليون والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نصّي بيان الجماعة وخطتها للسلام الممتدة لفترة ستة أشهر بشأن سيراليون، وهما قد صدرا في ختام اجتماع وزراء خارجية لجنة الخمسة التابعة للجماعة مع الوفد الممثل للميجور جوني بول كوروما، والذي عقد بكوناكري في ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (انظر المرفقين الأول والثاني على التوالي).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إبراهيم أ. غامباري
السفير
والممثل الدائم

المرفق الأول

البيان الصادر بكوناكري في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ عقب اختتام الاجتماع الذي عقد بين وزراء خارجية لجنة الخمسة المعنية بسيراليون والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوفد الممثل للميجور جوني بول كورونا

- ١ - عقدت لجنة الخمسة المعنية بسيراليون والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا بكوناكري في ٢٢ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
- ٢ - ومن منطلق استمرار المفاوضات التي بدأت بأبيدجان في ١٧ و١٨ و٢٩ و٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، أجرت اللجنة مناقشات مع الوفد الموسع الذي يمثل الميجور جوني بول كوروما.
- ٣ - واستعرض الاجتماع الحالة في سيراليون منذ انقطاع المفاوضات بين لجنة الخمسة وممثلي الانقلاب العسكري في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧. وأشار الاجتماع إلى قرارات الجماعة الاقتصادية بشأن رصد وقف إطلاق النار وفرض الجزاءات والقيام بالحظر، إلى جانب استعادة السلام في سيراليون على يد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة. وذكّر الاجتماع أيضا بقرار مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والذي يفرض حظرا على سيراليون.
- ٤ - وكانت ثمة موافقة من جانب لجنة الخمسة ووفد الانقلاب العسكري على تعجيل الجهود الرامية إلى حل أزمة سيراليون بالوسائل السلمية.
- ٥ - وبغية تحقيق هذا الهدف، اعتمدت لجنة الخمسة، إلى جانب ممثلي الميجور جوني بول كوروما خطة الجماعة الاقتصادية للسلام التي تتعلق بسيراليون، وجدولا زمنيا لتنفيذها خلال ستة أشهر تبدأ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
- ٦ - ومن المسلّم به أن العريف فودي سانكوه سيتمكن، بوصفه زعيما للجبهة الثورية المتحدة، من مواصلة الاضطلاع بدور نشط ومن المشاركة في عملية السلام. وفي إطار استلهام روح اتفاق أبيدجان وفي سياق هذا الاتفاق، يتوقع من العريف سانكوه أن يعود إلى بلده للإسهام في عملية السلام.
- ٧ - وتنص خطة السلام للجماعة الاقتصادية على ما يلي:

(أ) إعادة تنصيب حكومة الرئيس تيجان كبّاح الشرعية خلال فترة ستة أشهر؛

(ب) وقف الأعمال الحربية فورا؛

- (ج) تعاون الانقلاب العسكري مع الجماعة الاقتصادية من أجل تنفيذ الجزاءات على نحو سلمي؛
- (د) نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم؛
- (هـ) توفير مساعدة إنسانية؛
- (و) عودة اللاجئين والمشردين؛
- (ز) تقديم الحصانات والضمانات لزعماء انقلاب ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧؛
- (ح) وضع طرائق لتوسيع نطاق قاعدة السلطة بسيراليون.

٨ - ووافقت لجنة الخمسة وممثلو الميجور جوني بول كوروما على مواصلة المفاوضات من أجل القيام على نحو عاجل وفعال بتنفيذ خطة السلام.

٩ - وجدد الاجتماع نداءه للمجتمع الدولي حتى يوفر مساعدة إنسانية ملائمة للاجئين والمشردين من أجل تيسير عودتهم.

١٠ - وكذلك كرر الاجتماع مناشدته المجتمع الدولي أن يقدم معونة كافية للبلدان المجاورة لسيراليون التي شهدت تدفقا مطردا من اللاجئين على أرضها.

١١ - وأعرب الاجتماع عن تقديره للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية إزاء تعاونهما مع الجماعة الاقتصادية، وناشدهما أن تقدموا دعما ماديا وسوقيا وماليا للجماعة حتى تمكّنها من الاضطلاع بالولاية التي أوكلت إليها من قبل رؤساء دول وحكومات البلدان أعضاء مجلس الأمن.

١٢ - وأعربت اللجنة عن شكرها للجنرال لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا، ورئيس الدولة، وحكومة وشعب غينيا إزاء التيسيرات الممتازة التي وضعوها تحت تصرفها وكذلك إزاء كرم استضافتهم لكافة الوفود.

المرفق الثاني

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

خطة سلام لمدة ستة أشهر من أجل سيراليون
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ - ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨

جدول التنفيذ

ديباجة

عملا بولاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ المقترحات الواردة في البيان الختامي الصادر في كوناكري في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ لحل أزمة سيراليون، أعدت خطة من ست نقاط من أجل العودة المبكرة للحكومة الدستورية لسيراليون. وهاته النقاط هي:

١ - وقف الأعمال الحربية في جميع أنحاء سيراليون

(أ) مع النفاذ الفوري؛

(ب) إنشاء آلية للرصد والتحقق.

ملاحظة: يقوم بهذه العملية فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة. وتتطلب مشاركة المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة موافقة مجلس الأمن.

٢ - نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم: ١ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

ملاحظة: زيارة لجنة الخمسة الوزارية للتقييم والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

٣ - بدء تقديم المساعدة الإنسانية: ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

ملاحظة: يقوم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برصد العملية.

- ٤ - عودة اللاجئين والمشردين:
تاريخ البداية: ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعادة توطن واستقرار اللاجئين والمشردين.
- ٥ - استعادة الحكومة الدستورية وتوسيع قاعدة السلطة: تدخل هذه العملية حيز النفاذ اعتباراً من ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨.
- ٦ - الحصانات والضمانات: تدخل حيز النفاذ اعتباراً من ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨

إعداد خطة السلام للجماعة الاقتصادية
لدول غرب أفريقيا

- ١ - وقف القتال
يتوقع أن يدخل وقف القتال حيز النفاذ فوراً. على أنه سيصاحب ذلك نظام للرصد والتحقق. ومنتظر من قادة شتى وحدات المقاتلين أن يقدموا معلومات بشأن هذه التدابير وأن يكفلوا الالتزام بها. وسيقوم بالإشراف على هاته التدابير فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار مساعدة فريق المراقبين العسكريين التابع للأمم المتحدة. وستستمر عملية التحقق إلى حين انتهاء خطة السلام أي حتى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨.
- ٢ - نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم
من رأينا أن القيام بنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم يتطلب ثلاثين يوماً على الأقل. وسيجري ذلك من ١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ونظراً لتفكك الهياكل الأساسية والإدارة في جميع أنحاء البلاد، ينتظر القيام بإجراء بسيط وغير معقد. وسيطلب إلى المقاتلين أن يلتحقوا بمراكز معينة للدخول في عملية نزع السلاح.
وسيشرف فريق المراقبين العسكريين على عملية نزع السلاح والتسريح برمتها. وإذا اقتضت الضرورة، قد يتعين تقديم حوافز لتشجيع المشاركة الطوعية للمقاتلين في هذه العملية بكاملها.

المساعدة الإنسانية

بالنظر إلى أن الجزيئات والحظورات ستطبق بشكل صارم طوال فترة تنفيذ خطة السلام لسيراليون، فسيستمر فريق المراقبين العسكريين والمراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة في رصد تدفقات المساعدة الإنسانية منذ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ولهذا الغرض سيقوم فريق المراقبين العسكريين بإنشاء آلية لتسهيل تدفقات المساعدة الإنسانية. وسيجري تنفيذ كل ذلك في سياق قرار لمجلس الأمن.

٤ - عودة اللاجئين والمشردين

حيث أن اللاجئين، وخاصة اللاجئين في البلدان المجاورة قد يرغبون في العودة الطوعية عقب توقف الأعمال الحربية، ينبغي أن تبدأ مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدتها اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٥ - إعادة الحكومة الدستورية وتوسيع قاعدة السلطة

تقع إعادة النظام الدستوري لسيراليون في قلب خطة السلام للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولذا، يرى من الضروري تمكين حكومة تيجان كباح من ممارسة سيطرة فعالة بمجرد عودتها إلى ولايتها في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وبرغم ذلك، فمن المعترف به أنه ينبغي، لإحلال سلام دائم يحظى بمؤازرة أغلبية السيراليونيين وثقة المنطقة دون الإقليمية، بذل الجهود اللازمة لضمان تكوين حكومة شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، يلزم توافر النية الطيبة من جانب المجتمع الدولي ومساعدته، على الصعيدين المالي والمادي.

وينبغي تحقيق مصالح مختلف الأطراف في سيراليون بالشكل الملائم. ولذا، يوصى بأن تكون الحكومة الجديدة حكومة شاملة.

وعلاوة على ذلك، وبغية تحقيق أمان مؤيديها، فيجب أن تعبر التعيينات في المجالس ودوائر الخدمة المدنية الأقدم عن سمة وطنية عريضة.

وينبغي أن تدخل صيغ تقاسم السلطة الواردة أعلاه برمتها حيز النفاذ في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

ومن المسلم به أن العريف فودي سانكوه يمكنه، بصفته زعيم الجبهة الثورية المتحدة، أن يواصل القيام بدور فعال في عملية السلام وأن يشارك فيها. ومن المتوقع، من منطلق استلهاام روح إتفاق أبيدجان وفي سياق هذا الاتفاق، أن يعود العريف سانكوه إلى بلده ليسهم في عملية السلام.

٦ - إعادة إدماج المقاتلين

ينبغي أن يزود جميع أولئك الذين يلقون بسلاحهم نتيجة لتنفيذ عملية السلام بتدريب وظيفي لتأهيلهم للحصول على عمل بديل أو منحهم زمالات ومنح دراسية لمواصلة التعليم. وينبغي توفير الوصول إلى التعليم في جميع المستويات لجميع المسرحين، وينبغي تزويد المقاتلين السابقين بمساعدة لتسهيل إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. ونناشد بقوة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بل والمجتمع الدولي في الواقع، تقديم مساعدة مناسبة لتحقيق هذا الهدف.

٧ - مناشدات إلى المانحين لتقديم مساعدة إنسانية عاجلة للتعمير وإعادة التأهيل

من الواجب على الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أن يقوموا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ببدء هذه المناشدات حالما تتوقف الأعمال العسكرية.

٨ - الحصانات والضمانات

يُرى أن من الضروري أن تقدم حصانات وضمانات للحيلولة دون المقاضاة، على نحو غير مشروط، لجميع المشاركين في أحداث ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ وذلك اعتباراً من ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

تم في كوناكري، في اليوم الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

عن لجنة الخمسة المعنية بسيراليون التابعة للجماعة
الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

(توقيع) لامين كامارا

(توقيع) توم إكيمي

وزير خارجية

وزير خارجية

لجمهورية غينيا

لجمهورية نيجيريا الاتحادية

عن الوفد الممثل للنظام الميجور جوني بول كوروما
(المجلس الثوري للقوات المسلحة) في سيراليون:

(توقيع) أليمامي بالو بانغورا

(توقيع) عبد الكريم سيساي

وزير الدول للشؤون الخارجية

الأمين العام للمجلس الثوري للقوات المسلحة

الشهود

عن منظمة الوحدة الأفريقية

عن الأمم المتحدة

(توقيع) أدوا كولمان

(توقيع) ابراهيم فول

الممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية

الأمين العام المساعد

- - - - -